بعد ذلك، بدأ تقليد الابعاد التدريجي للبندقية الفلسطينية من على الاراضي المحاذية لاسرائيل؛ وتضافرت الجهود العربية في التفافها على ضعف مواجهتها لاسرائيل بالمواربة. وفي هذا الصدد، استشهد المؤلف بوصف لخالد الحسن لهذا التقليد، بقوله: «ان منطلق الثورة الفلسطينية منطلق قومي حقيقي؛ فهي لا تفرق بين الحدود اللبنانية والسورية والاردنية والمصرية. وهذه السياسة تتناقض مع سياسة الامن الاقليمي التي ثبت ان الدول العربية تنطلق منها، والتي ادّت الى القول، مثلاً، بحرية العمل الفدائي ضمن سيادة الدولة» (ص ١٨١).

غطى الفصل الرابع، والاخير، الفترة الواقعة بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٤. وأكد شيمش ان العالم العربي بدأ يتحرك، في تلك الفترة، نحو مرحلة جديدة للنزاع مع اسرائيل، من جهة، وعلى ابراز الكيانية الفلسطينية عموماً، وتمثيل هذه الكيانية بشكل خاص، من جهة أخرى. امّا منظمة التحرير الفلسطينية، فقد حققت انجازات على هذا الصعيد، جرى التعبير عنها في تأكيد تمثيلها للفلسطينيين. وكانت الدول العربية، خصوصاً مصر وسوريا، انتزعت من المحيط الدولي، والعربي، اعترافاً متزايداً بحركة المقاومة، باعتبارها حركة تحرير وطني (ص ١٨٣ ـ ١٨٥).

ولفت المؤلف الانتباه الى دور مصر في هذا الشأن، فأشار الى انه بينما وضع عبدالناصر الاسس المفهومية للكيانية الفلسطينية، فان انور السادات هو الذي وضع هذه الاسس موضع التطبيق. وكان الفهم المصري يتلخص بالتالي: ان المسألة الفلسطينية، بما هي حركة تحرر وطني، يحتاج حلها الى تقرير المصير، معبّراً عنه في شكل دولة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (بما فيها القدس). وكانت المهمة المصرية، في هذا الاطار، تنحصر في عودة هذه الاراضي الى الفلسطينيين انفسهم، وان اي شيء سيحدث بعد ذلك، فانه يعود الى الفلسطينيين، وان المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وانها يجب ان تشارك كممثلة لهذا الشعب في اي مفاوضات سلام مقبلة (ص ١٩٤ ـ ٢٠١).

ورأى المؤلف انه بينما كان السادات يحاول، جاهداً، سحب المنظمة تدريجياً الى طرح خيار الحل السياسي، كانت سوريا تدعم «الكفاح المسلّح» كخيار اساس. ومن هنا كان نظام الرئيس حافظ الاسد، في تلك المرحلة، يلعب دوراً ثانوياً، انْ لم نقل هامشياً، في سياق الحركة الفلسطينية (ص ٢٠٦ ـ ٢١٠). ولحظ شيمش ان الملك حسين، الذي طرح مشروع «المملكة المتحدة» في ذلك الوقت، قد جعل المنظمة تستفيد، الى اقصى حد، في سياق تصديها للمشروع، لجهة تأكيد تمثيلها (ص ٢٢١ و ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

وليس من شك في ان من نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ غير المعلنة، كان دفع النشاط الفدائي نحو الزاوية، خصوصاً ان سوريا ومصر لم تكونا معنيّتين، بصورة اساسية، بمثل هذا التوجه. وهذا الامر، حسب شيمش، هو الذي جعل القادة الفلسطينيين يدركون ان وجودهم العملي، وفاعليتهم السياسية، لا يمكن ان يتجسدا الّا على «ارض فلسطينية». وقد قاد هذا الفهم الى تغيّر في الهدف الاستراتيجي، على الاقل من باب «التمرحل». وكانت الجبهة الديمقراطية السباقة في هذا السبيل (ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩). وختم شيمش كتابه باستعراض وافٍ ومفصّل لانتزاع منظمة التحرير الفلسطينية تمثيلها للكيان الفلسطيني، وجاءت مقررات قمة الرباط (تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٤) بمثابة تحصيل الحاصل لهذا التمثيل.

وعلى الرغم من امكانية الاختلاف مع عدد من العناصر الواردة في دراسة شيمش، بل على الرغم من التناقض بين بعض هذه العناصر نفسها، تبقى مفيدة، من حيث انها تشكّل جهداً جاداً في سبيل صوغ نظرية حديثة للعلاقة المتميزة بين «العروبة» و«الفلسطنة». هذا الجهد هو الذي يجعل القارىء ينسى تجاهل الكاتب، على امتداد الدراسة، ابراز العلاقة الحميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي ما ومدى تطابق هذا الكيان مع تطلعات المجتمع، او على الاقل، مع تطلع الفئات المؤثرة، سياسياً، فيه، لشكل وحدود الكيان المقترح، خصوصاً في الحالة الفلسطينية.

هذه العلاقة ليست جديدة، وهي مكوّن اساس من مكوّنات الثقافة السياسية لمنظمة التحرير